محاولته تقوية موقفه ، ان حكومته اجرت محادثات أولية مع بعض — وليس مع كل — الدول المنتجة للنفط حول الاقتراح الامريكي (انشاء اللجان الثلاث) وان البلدان التي جرت المشاورات معها « تجاوبت مع حكومته بشكل عام على ما يبدو » . وواضح ان الجزائر لم تكن بين الدول التي تشاورت معها الحكومة الامريكية بدليل النقد الفوري الذي وجهته وكالة الانباء الجزائرية (والاذاعة أيضا) للمشروع الكيسينجري حيث قالت الوكالة ان « الحوار المحدود » الذي يقترحه الوزير الامريكي لا يصلح كأساس لتجديد الجهود الرامية الى عقد مؤتمر دولي من النوع المطلوب لان بيان الوزير يثبت ان امريكا ما زالت تحاول الدخول - في مناورات للسيطرة ليس على العالم الثالث فحسب بل على البلدان الصناعية الغربية أيضا وهي تعد حلا امريكيا لا يأخذ بعين الاعتبار سوى المصالح الامريكية . كما ذكر راديو الجزائر ان كيسينجر ووكالة الطاقة الدولية يريدان مرة أخرى تجزئة القضايا بحيث يدفعان قدما بالمشكلة الوحيدة التي تهمهما ، أي الطاقة والبترول . أما وزير الصناعة الجزائري ، بلعيد عبد السلام ، فقد أقر بأن موقف الولايات المتحدة « أظهر بعض التحسن » الا انه اكد ان مقترحات كيسينجر الاخيرة غير كافية بحد ذاتها للعودة الى الحوار . وأبرز الوزير الجزائري السلبيات التي يشكو منها الموقف الامريكي كما عرضه كيسينجر باشارته : اولا ، الى الموقف الامريكي السلبي من فكرة ربط أسعار البترول والمواد الخام بمعدل التضخم النقدي العالمي . وثانيا ، الى محاولة الحكومة الامريكية تجزئة القضايا المطروحة من جانب العالم الثالث الى دوائر معزولة عن بعضها مع التشديد دوما على موضوع الطاقة واهمال مسألة المواد الاولية وغيرها من مشكلات العالم الثالث الاقتصادية . وثالثا ، الى غياب أي ذكر امريكي لامكان مناقشة اصلاح النظام النقدي العالمي والقضايا المرتبطة بذلك . لذلك استنتج الوزير الجزائري بأن العالم الثالث حدد موقفه بوضوح تام وأصبح عبء التحرك القادم يقع حاليا على البلدان المستهلكة .

نلاحظ هنا ان كيسينجر حاول بعد الهجوم الجزائري ، في الخطاب الذي ألقاه امام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ان يظهر بمظهر من يقترح اجراءات هدفها مساعدة الدول الاكثر تخلفا في ميادين مثل الاغذية والمواد الاولية (باستثناء البترول) والتجارة والتمويل . ولكن التدقيق في كلامه يبين أنه لم يذكر في لائحة الموضوعات التي يفترض أن يجري النقاش حولها بين الدول الصناعية والدول المصدرة للبترول مسألة حماية القوة الشرائية لعائدات هذه الدول — وهي قضية محورية من صلب هذا الخلاف وفي أساسه . بعبارة اخرى ما زالت الولايات المتحدة متمسكة بموقفها المعارض لاي ربط لاسعار البترول بمعدلات التضخم بأي صورة من الصور . ويميل الموقف الامريكي في التصريحات الاخيرة الى التشدد في رفض هذا الربط بالنسبة لكافة المواد الاولية وليس بالنسبة للبترول فحسب . وما لم تبد الحكومة الامريكية ليونة أعظم حول موضوع ربط أسعار البترول بمعدلات التضخم لا يبدو ان اي حوار سيؤدي الى اية نتائج . وقد اشار وزير المال الكويتي ، عبد الرحمن العتيقي ، في باريس ٢٨ ايار (مايو) ، الى ذلك بقوله ان دول الاوبيك ترفض الدخول في اية محادثات ما لم يتنازل المعسكر الاخر عن موقفه بالنسبة لموضوع ربط اسعار النفط بمعدل التضخم .

أمام هذه المواقف المتصلبة لم يعد أمام الولايات المتحدة الا اللجوء الى التهديد الذي يكون احيانا بالتلميح وأحيانا بالتصريح . لذلك أعلن كيسينجر في باريس ان حكومته ستعارض اية زيادة جديدة في اسعار النفط لانه لن يكون لها اي مبرر اقتصادي (كذا) كما انها تأمل بأن تفكر دول الاوبيك مليا بوقع رفع الاسعار على الاقتصاد العالمي . ولا شك ان ملاحظات كيسينجر هذه جاءت استباقا لاجتماع دول الاوبيك الذي انعقد في ٩ حزيران (يونيو) في ليبرفيل في جمهورية الجابون ، حيث كان من المتوقع مناقشة امكانات فرض زيادة طفيفة على اسعار البترول كتعويض عن الهبوط الذي طرأ على قيمة الدولار الامريكي وكجزء من اجراءات الانتقال من التعامل بالدولار الى مجموعة العملات المسماة « بحقوق السحب الخاصة » والتي سيجري حساب اسعار النفط وفقا لها في المستقبل القريب .

اجتماع الاوبيك المنعقد في ليبرفيل : عقدت دول